

اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية

أ.م. د حيدر علي حسين*

الملخص :

عبر ادراك هيكلية القوة وطبيعة الاداء العراقي الخارجي في المرحلة الراهنة ، يمكن ان تتضح مؤشرات التحول في سياسة العراق الاقليمية ، خاصة بعد الانتقال من مرحلة التراجع نحو القدرة على مواجهة التحديات الارهابية ، وكذلك التحرك الدؤوب للتقارب الواقعي من الدول الاقليمية ، ضمن توجه محدد تحكمه المصالح العليا والحاجة المتبادلة. هذا بالإضافة الى الدور المقابل الذي اتجه نحو الانفتاح على العراق، استجابة لادراك اهميته ومكانته في التحالفات وتوازنات القوى ضمن المعادلة الاقليمية الازمة بالتشكل .

ومن خلال الاداء السياسي المتزن وبخاصة ما يتعلق منه بدول الجوار الاقليمي ، والذي اتضحت ملامحه في العديد من الاحداث والفعاليات، فإن هناك امكانية لتبلور رؤية واتجاهات مستقبلية للتفكير السياسي العراقي الخارجي، بدءا من محيطه القريب وصولا الى عمقه الاقليمي على نحو مغاير لما كانت عليه طبيعة العلاقات والمقاربات الاقليمية مع العراق .

Abstract

We can point a change in Iraq's regional policy by recognizing the structure of the force and the nature of Iraq's external performance, especially after a series of transformations that included the ability to confront the terrorist challenges and the relentless pursuit of realistic convergence of regional states within a direction governed by higher interests and mutual need In addition to the opposite role that direction towards the opening on Iraq responded to the realization of the its importance and place in alliances and balance of power within the regional equation.

And through the balanced political performance, especially with regard to the neighboring countries of the regional, there is the possibility of crystallizing the vision and future directions of Iraqi political thinking regarding the future of its regional relations.

المقدمة :

* قسم الدراسات السياسية ، hyder_irq@yahoo.com ، www.uomustansiriyah.edu.iq

على الرغم ما يكتنف السياسة الخارجية العراقية من التباس وضبابية نتيجة لمجموعة من العوامل والمسببات الداخلية والخارجية، لعل همها ما يتعلق بالقدرة على الفعل الخارجي المؤثر وقلة الخيارات. الا ان التسليم باستمرار قصور قدرة العراق على بناء علاقات وروابط خارجية، وغياب الاتجاهات المستقبلية لسياسته الاقليمية تحديدا يعد خطأ كبيرا . اذ يمكن ان نؤشر وجود تغيير في سياسة العراق الاقليمية عبر ادراك هيكلية القوة وطبيعة الاداء العراقي الخارجي لا سيما بعد التحول في القدرة على مواجهة التحديات الارهابية ، والسعي الدؤوب نحو التقارب الواقعي من الدول الاقليمية ضمن توجه تحكمه المطالحة العليا والحاجة المتبادلة . فضلاً عن الدور المقابل الذي اتجه نحو الانفتاح على العراق استجابه لادراك اهميته ومكانته في التحالفات وتوازنات القوى ضمن المعادلة الاقليمية الاخذة بالتشكل .

ومن خلال الاداء السياسي المتزن وبخاصة ما يتعلق منه بدول الجوار الاقليمي ، والذي اتضحت ملامحه في العديد من الاحداث والفعاليات، فأُن هناك امكانية لتبلور رؤية واتجاهات مستقبلية للتفكير السياسي العراقي الخارجي ، بدءاً من محيطه القريب وصولاً الى عمقه الاقليمي على نحو مغاير لما كانت عليه طبيعة العلاقات والمقاربات الاقليمية مع العراق .

ولم تأتي هذه التحولات في طبيعة الرؤية السياسية الخارجية العراقية لمسار ومستقبل العلاقات الاقليمية من فراغ، وانما هناك عدة متغيرات اثرت في الساحة الاقليمية وكذلك الدولية وكان لها تاثير في مساحة الاداء العراقي وطبيعة استجابته السياسة للتحولات التي طالت ادوار الفاعلين الاقليميين .

ويمكن القول ان الاتجاهات المستقبلية للسياسة العراقية الاقليمية يمكن ان تتحدد في اطار مدركات اساسية لمعطيات الواقع وطبيعة العلاقات ومحددات القدرة والتاثير ومن ثم تأتي الاستجابة لمقومات الواقع ومصادر التاثير على شكل تخطيط يلبي متطلبات كل مرحلة، وهنا تتضح الاستراتيجية المستقبلية على وفق عناصر القوة والموارد والفرص ومرونة الحركة والنظام السياسي وغيرها.

ويعالج هذا الموضوع طبيعة مستقبل اتجاهات سياسة العراق تجاه البيئة الاقليمية من خلال تطور فاعلية الاداء السياسي الذي يهدف الى صيانة الحاجات والمصالح العليا للدولة وتوسعها من خلال العلاقات مع الدول الأخرى، في ظل نمو انماط من التحالفات والمحاور واشكال الصراع الجيوسياسي الإقليمي والدولي.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوع مستقبل اتجاهات السياسة العراقية الاقليمية وكذلك التعرف المستقبلي على شكل التحرك العراقي صوب النطاق الاقليمي المحدد الى جانب

عده موضوعاً لم يحظى بالدراسة الكافية نتيجة لمسببات اهمها غياب التحرك والتفكير الاستراتيجي الواضح للعراق طوال المرحلة الماضية.

لذا فان اشكالية الدراسة تتحدد في كيفية وضع محددات واليات تبلور الرؤية المستقبلية للاتجاهات التي ستكون عليها السياسة العراقية الاقليمية، وطبيعة الاداء السياسي العراقي في هذا المجال ، في مرحلة تطورت فيها ادوات التعامل وتغيرت امكانيات التأثير وفي ظل بيئة مضطربة تحتم على العراق الاستجابة والتكيف مع تحولاتها المتسارعة .

ويستند البحث الى فرضية اساسية مفادها : ان العراق يسعى لدور إقليمي مستقبلي تتوضح من خلاله معالم مكانته الاستراتيجية، لذا ينبغي عليه ان يتعامل مع مجموعة من المعطيات من اجل صياغة اتجاهات مستقبلية لسياسته الاقليمية، لذا عليه اولا ان يعمل على بلورة الاندماج الفاعل في المنطقة والابتعاد عن ردود الافعال غير المدروسة، والتاثير في التوازنات، والمشاركة في التفاعلات بغية الحصول على مساحة وهامش للتحرك وتشكيل مرتكزات رصينة للسياسة الاقليمية في بعدها المستقبلي .

واعتمد البحث على منهجية محددة تركزت على الوصف والتحليل من اجل الوصول الى استنتاجات مقارنة للواقع بالاعتماد على معطيات اللحظة الزمانية التي يمارس العراق فيها دوره السياسي تجاه بيئته الاقليمية .

المحور الاول : مكانة العراق في معادلة التوازن الاقليمي

يتوسط العراق موقعا مهما في منطقة تصادمت فيها كبرى الاستراتيجيات الدولية وشهدت مراحل من الصراعات السياسية، والتي اسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وبيئته الاقليمية. لذا فأن عوامل التأثير والتاثر ستكون واضحة عند الحديث عن اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الخارجية والاقليمية على وجه التحديد . ووفقا لذلك يمكن القول ان سياسة العراق تجاه محيطه الاقليمي بحدوده المعروفة او بحدوده الاكثر اتساعا سوف ترتبط بلا شك بالاحداث فيه وكذلك بتطورات الاوضاع في المنطقة التي يقع ضمنها .

وبوصفه مركزاً استراتيجياً فعالاً، في حسابات الموقع الجيوستراتيجي ضمن نطاقه الاقليمي، فقد اصبح العراق يؤثر في هيكلية التحالفات والتوازنات الاقليمية حتى وان كان يعد الحلقة الاضعف في الاطار العام لهذه التحالفات، نتيجة للاحداث التي تجري على ارضه ومخرجاتها.

هذه العوامل الاساسية مجتمعة جعلت من العراق نقطة وثوب او ارتكاز يؤهل لصراعات بين القوى الاقليمية والدولية. وبسبب هذه العوامل فان اي تغيير يحدث فيه سيكون محصلة للصراع والتفاعل

بين تلك العوامل والقوى الاقليمية والدولية المرتبطة بها، فموقع العراق الاستراتيجي يزيد من تعقيد الامور مع الدول الاخرى. كما ان حالة الترابط في السياسة الدولية بين الدول من حيث توازن القوة وإعادة توزيعها تؤثر في السياسات الإقليمية، لكون التغيير الذي يحدث في دولة ما تنعكس آثاره على دول المنطقة عموماً، وهو أمر ينطبق على العراق الذي يشهد تحولاً معقداً تجد فيه دول الإقليم تحدياً ينبغي التعامل معه بشتى الوسائل من أجل مواجهته أو احتوائه .

وعلى هذا الاساس يمكن القول، ان ما سيكون عليه الوضع العراقي لن يقتصر على تحديد صيغة الحكم فيه فحسب، وانما سيسهم في إعادة قراءة الوضع الاقليمي وسيكون له اثراً فاعلاً على طبيعة اتجاهات السياسة العراقية والتوازنات الإقليمية وسيمثل مفصلاً محورياً حاسماً في تحول توزيع القوة والادوار في النظام الاقليمي ومدى تأثير ذلك في النظام الدولي .

وبناء على هذه الرؤى والطروحات التي تحدد معالم الوضع الاقليمي للعراق والتي اعتمدنا على التحليل الخاص في صياغتها. يمكن ان نشير الى ان الافرازات الناتجة عن الوضع العراقي هي بمثابة مدخلات اضطرارية للتأثير والتأثر بالنسبة للدول المحيطة التي تهدف من حركتها على الساحة العراقية على المستويات الامنية والسياسية الى تاطير شروط تعاملها سلباً أو إيجاباً مع الولايات المتحدة والقوى المؤثرة في المشهد العراقي، بعدة محددات لضمان مصالحها ولحماية أمنها القومي.

وبوجود هذه المعطيات فان للعراق اهداف ومصالح يسعى الى تحقيقها عبر صياغات استراتيجية وسياسة خارجية متسقة مع اهداف واتجاهات السياسة العراقية بصيغتها المستقبلية في ظل تحالفات متشابكة وعلاقات متداخلة تؤثر بعضها ببعض.

وتقودنا هذه المعطيات الى الحديث عن معادلة التوازن الاقليمي التي سيتحدد جزء كبير من خصائصها البنيوية والوظيفية من طبيعة المصالح التي تنشدها القوى الاقليمية والدولية وهيكلية توازنها ضمن النطاق الاقليمي ، فالتوازن الاقليمي ليس بمعزل عن التوازن الرئيس الذي يعمل على المستوى الدولي والذي يستمد استقراره وتغييره من الصراعات الاقليمية والادوار الدولية.⁽¹⁾

ولكي تتشكل صورة السياسة الخارجية لبلد ما على نحو واضح المعالم، لابد ان ترتبط بأهداف تستند الى قاعدة من المدركات والعناصر المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي، وهذه هي الاتجاهات التي تسعى الدولة الى تبنيها ومن ثم تنفيذها عبر استراتيجيات للتعامل السياسي الخارجي تؤخذ بنظر الاعتبار جملة من العوامل التي تتضافر فيما بينها لإخراج هذه الصورة ومن ثم اسباغ عليها صفات القوة والمنعة أو الضعف والانكسار. ومن اهم هذه العوامل وزن الدولة

الاستراتيجي ومكانته في التوازن الاقليمي والقوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي و القوة العسكرية والنظام السياسي الحاكم.^(٢)

وبالنسبة للعراق محور الدراسة، فان غياب رؤية استراتيجية وخريطة للسياسة الخارجية وحالة الضعف البنوي للدولة جعل هذه السياسة تقتصر الى تحديد اتجاهات واضحة في السياسة الاقليمية تكون بعيدة عن الارتباك و تعيش ردود افعال متباينة جعلت العراق يفقد جزءا كبيرا من مقومات الفعل الخارجي ويصبح الحلقة الاضعف في الاستقطابات الاقليمية. الا ان المرحلة المقبلة لابد ان تشهد انعطافة في مسار التحرك والاداء السياسي العراقي بالاستناد الى مقومات تأثير يتوافر عليها العراق ضمن مجال التحول الجديد في الظروف الاقليمية .

وبالنسبة لمعادلة التوازن الاقليمية، فان العراق يشكل احد اهم مرتكزات هذه المعادلة بعده محورا جيوسياسيا دوليا وإقليميا فعلا له مكانته في التوازن الاستراتيجي المستقر في المنطقة التي ينتمي اليها مما تجعله محورا جيوسياسيا أو لاعبا جيوسياسيا يشكل رقم ذو أهمية ضمن معادلة التوازن في المنطقة.^(٣) ويمكن القول ان احتلال العراق قد ولد توترا اقليميا ناجما عن طموحات الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلت (بشرق أوسط كبير)، لذا فإن البيئة الاقليمية التي نتجت عن الوضع الذي خلفه الوجود الامريكي في العراق ادى الى رفع من سقف الطموحات للقوى الاقليمية، بل للجماعات السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وغيره وبشكل ادى الى خلق توترات وصراعات يصعب التحكم بمسارها .فبعض المتغيرات لا تخضع لمنطق المعادلات السياسية التقليدية وإنما تعمل على ارباك هذه المعادلات وخلق معادلات سياسية جديدة.^(٤)

وعند تتبع الخط البياني للتأثير العراقي في معادلة التوازن الاقليمي، نجد ان المتغير العراقي وما نتج عنه ادى الى ايجاد حالة من الترابط الوظيفي بين الاطراف الفاعلة في المنطقة. فبفعل تضاريس البيئة الأمنية الإقليمية سوف تتربط احتمالات مستقبل العراق مع احتمالات مستقبل دول جواره بشكل او بآخر، لذا فمن البديهي أن تشارك الأقطاب الاقليمية في معادلة التوازن الإقليمي من اجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها الدولية ولا سيما في معادلة التوازن الدولي، واستنادا على ذلك تعكف الدول على صياغة إستراتيجية واضحة لضمان التفوق والتقاطع الإقليمي، وينتج عن ذلك مصالح واهداف أساسية مشتركة تستند على الاستقرار الإقليمي والمحلي وهذا مفقود في العراق والمنطقة منذ سنوات، وتنتم المصالح بطابع استراتيجي عسكري أو اقتصادي أو اجتماعي وتشير القاعدة الفقهية السياسية إلى أن المصالح هي التي تحدد القضايا وهذه قاعدة سياسية اقتصادية تحدد المسارات السياسية والتوازنات ونوع التوازن المطلوب.^(٥) ومن الطبيعي ان يؤثر التغيير في العراق على قضايا الأمن والاستقرار ومقومات الأمن السياسية في محيطه الاقليمي،

فضلاً عن التأثيرات الجانبية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لدول المنطقة حيث يؤدي العراق دوراً محورياً في هذا الاتجاه. (٦)

لقد افرز تغير التوازن في المنطقة تداعيات كثيرة ، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل على مستوى النظام الإقليمي بمعناه الواسع. فخرج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية نتج عنه أوضاعاً جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الآخر، وكباقي الدول فقد تولدت رؤية استراتيجية لدى دوائر صنع القرار العراقي وان كانت بحدود ضيقة تتجه نحو التأسيس لنظرية في التعامل السياسي مع القوى المحيطة التي تأثر بشكل فاعل في الشأن العراقي.

وتتبع هذه الرؤية من عدة معطيات لعل اهمها تأثير الوجود الامريكي و(مقدار القوة والتأثير العراقي في التفاعل الاقليمي)، وكذلك ادراك حجم النفوذ الاقليمي، وكذلك الجانب الاقتصادي والمحور الامني. لذا فان التصور الاستراتيجي العراقي لمجابهة الاقليمي يسعى لتضمين اي توازن قوى قادم سواء بين الطرفين او اقليمياً موقع العراق وتأثيره، خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب ، وانما ستكون فاعلة في تحديد شكل ونوع ونظام هذا التوازن القائم، باعتبار أنها الطرف الأقوى في معادلة التوازن الإقليمي الى جانب القوى الاقليمية التي ستساهم في بناء هيكلية المشهد العراقي المستقبلي (٧)

ان ظهور العراق كقوة قادرة على تحريك عوامل التأثير في جيرانه سوف يقود الى تحولات في بيئة توازن القوى الاقليمية التي اصبحت الولايات المتحدة وقوى اقليمية اخرى شركاء فيها وهذا بطبيعة الحال سيولد حالة عدم استقرار داخلية واقليمية واسعة النطاق. حيث سوف تحفز هذه المتغيرات انتشار فوضى اقليمية وتضارباً في المصالح الاستراتيجية للأطراف الفاعلة على طرفي المعادلة القائمة (٨).

المحور الثاني :- العناصر المحددة لاتجاهات السياسية العراقية الاقليمية

لا بد من الإشارة الى ان مفهوم الاتجاهات يكتنفه بعض الغموض، فقد تعددت النظرة الى هذا المفهوم تبعاً لتعدد وتنوع اختصاص الباحثين. فثمة توصيفات لاتجاهات الدولة الخارجية يمكن دراستها عبر مستويات منها الاقليمي ومنها العالمي، ويختلف الباحثون في تحديد عدد مستويات اتجاهات السياسة الخارجية للدولة بشكل عام، وينبع ذلك الاختلاف من تباين وجهات نظر ورؤى الباحثين انطلاقاً من إدراكهم لمكانة وقدرات الدولة ومن اختلاف وحجم وطبيعة وتعدد أنشطتها، ومهما كان الاختلاف في تحديدهم لهذه المستويات، إلا أنهم يتفقون على ضرورة تكامل وتفاعل هذه المستويات، ويتسق التقسيم في الاتجاهات مع طبيعة الأهداف الكلية والتفضيلية التي تسعى

السياسة الخارجية للدولة الى تحقيقها، اذ يعبر التوجه الاقليمي الى تطلعات الوحدة الدولية من اجل تنفيذها وجني مصالحها، وهو مستوى أضيق نطاقاً وحيزاً وذو أهمية حيوية للدولة في الوقت الراهن لحماية كيانها الإقليمي والاستغلاي من التهديدات الخارجية .

والادق من ذلك فإن الاتجاه السياسي الاقليمي هو آلية تحرك الدولة تجاه محيطها او دول اخرى والذي يكون نابعا من تصور ورؤى ومعطيات سياسية واقتصادية وجيوسياسية . وفي ضوء هذا يمكن ان ترسم الدولة انماط تحركها ومقومات أدائها من حيث القدرة على التأثير في محيطها الخارجي.

ومن الضروري ونحن نتحدث عن اتجاهات السياسة العراقية في بعدها المستقبلي ان نرصد المكامن التي تستمد منها السياسة الخارجية ادواتها وصيغها لترسم اتجاهاتها ازاء البيئة الخارجية وهذا الامر ينطبق على العراق بالتأكيد، فالسياسة الخارجية باتجاهاتها تستمد دورها في الغالب مما توفره البيئة بمعنى انها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والاعراف الدولية، الداخلية (السياسة الداخلية). ويرى وليام كونت ان هناك اكثر من نموذج لصنع السياسة وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة الخارجية لكن النموذج الاساس هو ذلك الذي يجد جذوره في التحليل العقلاني الاستراتيجي القائم على تصور. في حين يرى كيسنجر في معرض تقييمه تقليدي في السياسة الدولية لكيفية تحقيق المصلحة القومية لاتجاهات التحول في السياسة الخارجية انه (اذا كانت القيم او القوة الايديولوجية هي مجمل المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية فان تحديد الاختيار يتوقف على المرحلة التاريخية التي تجد فيه الدولة مكانها في حول امكانية استرشاد السياسة الخارجية بالقيم او بالمصالح.^(٩)

وفيما يتعلق بالعراق فان علاقاته الاقليمية تكتسب ابعادا إستراتيجية مهمة نابعة من طبيعة الاوضاع العامة في المنطقة وما يترتب عليها من تداعيات على علاقات الاطراف الاقليمية وتحالفاتها وهيكلية التوازنات القائمة، بالاضافة لتأثير الأحداث السياسية على الساحة العراقية في مجمل تأثيراتها على سياسة العراق الخارجية وعلاقاته في اطارها الاقليمي .

ولابد من القول ان دول الجوار العربية فضلاً عن الدول الإسلامية تشكل المكونات الجغرافية المؤثرة في العراق خاصة بعد تغيير النظام فيه عام ٢٠٠٣. وفي ضوء ذلك ازدادت اهمية العراق ليصبح مجالا حيويًا للتنافس الإقليمي ومن ثم التصارع عليه، وقد ساعد في ذلك الانقسام الداخلي وضبابية القرار السياسي الخارجي وطبيعة اتجاهات السياسة العراقية نحو المحيط .

وتستدعي ضرورة دراستنا اولا معرفة العناصر المحددة لاتجاهات السياسة الاقليمية العراقية ووصف وتفسير العلاقات العراقية - الاقليمية بصورة عامة ثانيا، لما تمثله القضايا الاقليمية من

سلسلة مترابطة لا يمكن اجراء تحليل انفرادي ذاتي لكل دولة دون ربطها وحال التفاعلات الاقليمية من ذلك. وبالنسبة للعراق فان المعضلة الحقيقية هي فيما يمثلها هذا البلد من تاثير على المنطقة، فبقاء العراق خارج البيئة العربية مثلاً سيكون له انعكاس على مجمل المشهد الامني في المنطقة^(١٠). ولابد من القول ان العلاقات العراقية - الاقليمية تعرضت الى إختلالات وعوامل توتر في أزمنة مختلفة، رغم ان العلاقات العراقية العربية تحديداً، كانت في أفضل أحوالها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، لكن ازمة الكويت عام ١٩٩٠، كانت من اهم الأسباب التي أدت الى تدهور هذه العلاقات^(١١)، اذ دخلت العلاقات العراقية - العربية في مرحلة حرجة قطعت على إثرها العلاقات الدبلوماسية مع معظم الدول، وبرغم عدم بقاء العلاقات على حالها نتيجة بعض التطورات، الا ان العلاقات بقيت تراوح في محلها في تلك المدة، فلم تتقدم تجاه التحسن المطلوب، لعوامل تتعلق بدور الولايات المتحدة في إبقاء الفتور في هذه العلاقات، وأخرى تتعلق باستمرار اختلاف التوجهات السياسية التي رسمت اطار السياسة العراقية ، وعدم الثقة بالسياسة العراقية^(١٢)، وبسبب وقوع أحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، إذ تعرضت الدول العربية والخليجية منها على وجه الخصوص لحملة ضغوط أمريكية، دفعتها إلى تقرب أوضاع المنطقة، فانخرطت في التحضيرات الأمريكية للحرب على العراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة^(١٣).

ولابد من التأكيد على حقيقة ان معطيات المرحلة الراهنة تحيلنا الى الحديث عن نظام إقليمي غابت عنه معظم معالمه القديمة، ولم تتضح بعد ملامح صورته الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن مراكز القوة في هذا النظام لم تتغير كثيراً، وإن أصبح دور البعض منها مجمداً، او تراجع نسبياً بانتظار استقرار ساحته الداخلية^(١٤).

وعلى نحو تقليدي، تراوحت تحالفات العراق العربية بين ثلاث بيئات هي: الخليج، حيث هويته الجغرافية والاجتماعية، وبلاد الشام (سورية والأردن على وجه خاص)، ومصر. لم ينجح العراق في رهانه على بناء تحالف مع دول الخليج العربية، على الرغم من كونه خليجي الانتماء، جغرافياً واجتماعياً. ويعود ذلك لأسباب ذاتية وموضوعية، تتصل بالعراق والخليج وهواجس خليجية ومخاوف مع استمرار عدم الثقة الخليجية بالسياسة العراقية ، كما تتصل ببيئة النظام الدولي، التي اتسمت بهيمنة عوامل تبعد فرص الالتقاء العراقي - الخليجي. أما معطيات النظام الإقليمي العربي، فلم تكن سبباً لغياب الاقتراب العراقي - العربي، بل بدت في الكثير من جوانبها نتيجة مباشرة أو ضمنية له. وعلى صعيد تجربة التحالف أو الاقتراب العراقي مع سورية والأردن، يُمكن القول ان العلاقات تطورت باتجاه تعزيز المصالح الامنية والاقتصادية لكل طرف في مرحلة شهدت اضطرابات امنية في العراق الفت بظلالها على المشهد الامني في هذه الدول المجاورة وظلت

علاقات العراق في هذا الجانب قلقة على نحو مجمل، تراوحت دوافعها ايدولوجية والشعور المشترك بالآزمة، كما في تجربة مجلس التعاون العربي. وعلى مستوى الاقتراب العراقي - المصري، يُمكن القول إننا بصدد تجربة هشة، حكمتها الهواجس المتبادلة وحواجز نفسية. ^(١٥)

وبعد موجه التغييرات التي شهدتها الساحة العراقية وكذلك الساحة الاقليمية العربية وما رافق هذه التغييرات من تحولات اثرت بشكل فاعل في مسار العلاقات العراقية - العربية بصيغ متعددة ، برزت محددات جديدة تحرك العلاقات العراقية - العربية باتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود، أهمها طبيعة علاقات العراق مع إيران، وليس خافياً أن دول مجلس التعاون تتوجس من علاقات العراق وإيران، إذ لطالما وقعت المملكة العربية السعودية والكويت تحت تأثير القلق من العراق ومن ثم إيران، بينما كانت باقي دول الخليج تخشى من النفوذ الإيراني. ولهذا فإن أطر صياغة السياسات العراقية - العربية وقضايا المنطقة، أخذت تضع المتغير الإيراني في الحسبان، وتحاول إعادة ترتيب سياساتها وفق المعطيات الجديدة. ^(١٦)

إما الشئ الآخر الذي يمكن ان يعد محددًا ثانيًا للعلاقات العراقية - العربية، يتمثل بمستوى المخاوف العربية من تأثير الأحداث في العراق على تماسك التركيبة الاجتماعية فيها خاصة الخليجية منها ، وهي تعلم أن أي خلل يصيب المجتمع العراقي لابد وأن ينعكس عليها، وهذا ما بدت مؤشرات واضحة في السنوات القليلة الماضية، وبهذا يبقى صانع القرار الخليجي متخوفا من الاندماج مع العراق في ظل ظروفه الحالية، وينبغي القول انه على الرغم من إدراك الدول العربية بصورة واضحة لهذه المحددات إلا أن سياستها تجاه العراق ارتكزت على إستراتيجية الترقب والانتظار لما ستؤول إليه الأوضاع في العراق . وفي هذا الاطار يمكن ان تضاف مجموعة اخرى من المحددات يمكن ان تقسم الى داخلية وخارجية.

فعلى المستوى الداخلي تتمثل هذه المحددات في مشكلة غياب اولويات التحرك السياسي العراقي الخارجي تجاه الدول العربية نتيجة للحاجة الى التوافق التي تميز مجمل القرارات السياسية العراقية. بعدها فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت الى مواقف متعارضة تجاه الدول العربية، حيث أن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له أثره الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي. كما أن الخطاب السياسي تجاه البيئة العربية تحكمه طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وإذا ما ارتبكت هذه الأوضاع أو شابها القلق فان ذلك ينعكس في ارتباك الخطاب السياسي وضعف تأثيره في المقابل.

اما بالنسبة للمحددات الخارجية، فيمكن القول ان ثمة معطيات وتعقيدات اقليمية ودولية غير مواتية أسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقية تجاه الدول العربية، فهناك بيئة اقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي، ناتجة عن تحفظ عربي على قبول العراق ضمن المجموعة العربية، أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية مقيدة في هذا المحيط، مما أدى الى بطء كبير في عملية انتاج علاقات جديدة . وعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار الاقليمي والدول العربية فان المعوقات التي تعرقل الاندماج والتطبيع تتمثل في تراكم الخلافات ومسبباتها والاشكالات الامنية، بالاضافة الى ضعف القدرة على تصحيح او حث تجاوز مواطن الخلل في العلاقات بسبب المعوقات الداخلية التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تتمثل في التقاطعات السياسية الداخلية ومواقف القوى السياسية الفاعلة من العلاقات العراقية - العربية مما يجعل التحرك العراقي في هذا المجال يمتاز بعدم التوازن بل الى التناقض في احيان كثيرة. كما ان الفاعل الامريكي يمثل التحدي الاكبر في اطار المحددات الخارجية بالنسبة للعلاقات العراقية الاقليمية . حيث ان السياسة الامريكية في المنطقة وفي العراق لها تاثير كبير في تحديد ملامح سياسة العراق الخارجية ازاء بيئته العربية والمحيطة وبالمقابل ايضا فان القرار السياسي العربي الخارجي تجاه العراق يتاثر بجانب كبير منه بطبيعة وشكل السياسة الامريكية في المنطقة وحسب المرحلة التي تمر بها علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية ومتطلبات مصالحها بشكل عام . (١٧)

وفي هذا الاطار تبقى هذه المحددات احدى اهم العوامل التي تتحكم في مسار العلاقات العراقية - العربية ، والتي يمكن ان تبقى مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي .

المحور الثالث: مرتكزات السياسة الاقليمية العراقية الجديدة

ليس من السهل تحديد مفهوم سياسة الدولة الخارجية من فاعلية وتأثير في الساحة الدولية وذلك لوجود اختلاف في الرؤى والتصورات في تحديد تعريف هذا المفهوم، فيمكن ان نعرف على انها "الافعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو الخارج" (١٩)، وهناك من يعرفها على انها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي" (٢٠)، وهي بصورة عامة تشير الى "نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي"، إذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية سواء على المستوى الدولي او الاقليمي نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الأخرى على وفق مصالحها القومية أو الوطنية، (٢١).

وفي ظل البيئة الإقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة، البعض منه ما هو داخلي، وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي . فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب امني واختلال في الادوار الاقليمية والتوسع الجغرافي، مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية. (٢٢) فلا بد ان تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي ان تستند اليها السياسة الاقليمية العراقية عند وضع وصياغة اهدافها واتجاهاتها في المرحلة المقبلة، هذه المرتكزات او الثوابت سوف تحدد ضوابط وآليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي على وجه التحديد، فعملية الحراك العراقي في مجاله السياسي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب الموازي مما سيترتب عليه ايجاد اطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من هذا الأساس تتجه السياسة الاقليمية العراقية إلى لعب دور إقليمي فعال، ضمن رؤية اوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية ، والتي تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخذقات المحاور بأشكالها التي ستعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق .وهذا يعني تبني انموذج سياسة عدم الانحياز وعدم وقوع الدولة العراقية في المجال الحيوي لإحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة ، مما يؤدي الى انتاج ازمت جديدة .

وبما ان الحياد غير قابل للتطبيق سياسيا في المرحلة المعاصرة كخيار سياسي في المجال الاقليمي مع استمرار الضعف النوعي الذي يعيشه العراق، واختراق المجال الحيوي من قبل الاستراتيجيات الإقليمية، وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط. هذا ما يدفع نحو تبني انموذج التوازن الفعّال وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية . فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استراتيجياً شرق أوسطياً. وهذا يعني دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة، وهو الأنموذج الأفضل للعراق والمنطقة، فبقاء العراق ضعيفاً سيقود إلى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى، وتشتت سيؤدي إلى إعادة رسم للخارطة السياسية الإقليمية لأغلب دول المنطقة. (٢٣)

ومن هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الأداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف، ، فمقاربة أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر الية وسلوك مختلف عن السابق، اي بعبارة اخرى

ان العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية انطلاقا من ادراك حقيقي لاهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيوستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنيوية في الوصول إلى تطلعات السياسة الخارجية .

إن الادراك الذي تحدثنا عنه يتحدد بعوامل تسهم في حصول العراق على مكانة ودور اقليمي استراتيجي يمكن ان تشخص على وفق المرتكزات الجديدة في اتجاه السياسة العراقية نحو الانغماس بشكل تفاعلي في قضايا المنطقة، والابتعاد عن المواقف غير المحسوبة تجاه تطورات البيئة الاقليمية وتحقيق قدر مقبول من القدرة على العودة الى الدور المفقود ، والعمل على تحييد الخلافات وتضييق فجوة الاختلال البنيوي في التوازنات، بالاضافة الى الانتقال الى تفاعلات اخرى تتجاوز البيئة الاقليمية الضيقة لتوسيع مساحة الاداء (٢٤)

ومن المرتكزات الجديدة في اتجاهات السياسة العراقية الاقليمية هو استثمار الاوضاع الحالية وبما ستؤول اليه التفاهات بين القوى التي بدأت وكأنها المتحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة. وإذا ما احسن العراق التعامل مع معطيات الواقع الجديد، من خلال احتساب المنافع والمكاسب التي سيجنيها في ظل التوجه الدولي نحوه فان البراغميات ستجلى في اداءه السياسي من اجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الاقليمي، وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية تجاه الاقليم ان يتنبهوا اليه في التعامل مع افرازات الواقع الجديد في المنطقة، وان يكون هذا النهج هو السائد في المستقبل من حيث ان اوضاع العراق والمنطقة مترابطة وتؤثر احدهما في الاخرى.

المحور الثالث : العراق وبيئته الاقليمية التحديات وسياسات التفاعل

بعد الحديث عن هيكلية التوازن الاقليمي في المنطقة وبخاصة ضمن نطاق المجال الاقليمي للعراق وكذلك الحديث عن محددات السياسة الاقليمية العراقية المرتكزات الجديدة ، لابد من تسليط الضوء في هذا الجزء من البحث على سياسة العراق النابعة من ادراكه لطبيعة التحديات التي يواجهها جراء حركة سياسات واستراتيجيات دول المجال الاقليمي، وكذلك حجم المصالح وتقاطع الادوار، وهي بالتأكيد مشتقة من نوعية التوازنات القائمة ومكانة العراق فيها. وتأسيسا على ذلك فلا بد من القول ان السياسات المكانية ليست بالجديدة في نظريات العلاقات الدولية. فقد كانت الجغرافيا أحد مقدرات قوة الدولة داخليا وخارجيا، وهو ما جعل إمكانية التحرك الاقليمي هي إحدى دلالات هذه القوة . ولم يعد هذا المعيار مقتصرًا على هذا الحد من التفسير ، فأصبحت سياسات

الدولة المكانية تسير باتجاه ضمان الامن والمصالح وامتلاك زمام المبادرة في اطار التنافس القائم في العالم .

وفي تطبيق هذه الطروحات على موضوع الدراسة في جانبه المستقبلي، فإن تشابك المصالح وتداخل الصراعات املى على الدول تغيير هيكلية تحالفاتها وحتى طبيعة ونوعية اسس التحالف . ويبدو هذا الامر اكثر وضوحا بالنسبة للعراق تجاه محيطه الاقليمي. فمن خلال النظر الى خارطة المنطقة والتعرف على تركيبة الصراع وحجم القوة والنفوذ لدى كل طرف فيها يتضح وبصورة جلية مسار وشكل العلاقات والتحديات الناجمة عنها^(٢٥)

وفي ظل المحددات الاستراتيجية بالنسبة للعراق ومع قلة الخيارات المتاحة امامه من ناحية القدرة على التأثير، فان صانع القرار العراقي يحتاج الى فهم واسع بأن اي تحالف استراتيجي في بعده الامني والسياسي يعني بالدرجة الاولى إزالة شبح الحروب والتقليل من التهديد الإقليمي والإرهاب وعدم الوقوع بين مصالح متضاربة للدول المحددة^(٢٦). فالوضع الجيوسياسي والاضطراب الامني الذي يعاني منه العراق لا يؤهله لأن يتخذ موقفا منحازا لهذا الطرف او ذاك ضمن محاور التنافس القائمة والتي ستتشكل،^(٢٧)

وفي ظل الوضع الاقليمي ومخرجاته، وكذلك الوضع الداخلي يمكن ان تتحدد سياسة العراق حيال المحيط الاقليمي في عدة اتجاهات انية ومستقبلية، اهمها السعي نحو الحفاظ على بعض عناصر التوازن ومصادر القوة واوراق المناورة ازاء دول المجال الاقليمي. وكذلك الحرص على الابتعاد عن الخلافات مع هذه الدول والسعي الى تصفير المشكلات .^(٢٨)

وادراكا من مركزية ومحورية المكانة الجيوسياسية يجب ان يكون اتجاه الفعل السياسي العراقي نحو اعادة تركيب علاقاته مع دول الاقليم ولانطلاق بأفاق جديدة في العلاقات تستند الى اسس التفاهم وامتلاك عناصر التأثير بالقدر الذي يقلل من حجم الانعكاسات السلبية الناتجة عن حركة اللاعبين المؤثرين في معادلة التوازن في البيئة الاقليمية ، ذلك من خلال انتهاج سياسات ومواقف تبعث برسائل اطمئنان لهذه الدول. هذه الاتجاهات المهمة التي تنطلق من رؤية العراق الاستراتيجية وتفرض على العراق الاشتباك السلمي الفعال في نطاقه الاقليمي الاقرب وتحتم عليه ايضا مواجهة جملة من التحديات أولها تحدي (الاقتدار)، فاستعادة الدور تفترض وجود قدرات اقتصادية وسياسية وربما عسكرية لا تتوفر للدولة العراقية ، وثانيها تحدي (الاستمرارية). فهذه المبادئ ما زالت في طور التبلور ومن الصعوبة القول بانها أصبحت مبادئ استراتيجية راسخة في الثقافة السياسية العراقية أما التحدي الثالث فهو ذلك التحدي النابع من (قصور الخيارات) وضعف القدرة على الادارة وتشابك وتعقد القضايا وصعوبة القيام بدور الموازن. هذه المعطيات تحتاج الى قوة واقتدار

والى قاعدة اقتصادية متماسكة والى الثقة الوطنية هذه الحاجات الثلاث مع غيابها تجعل من العراق غير قادر على تأمين حدوده ضد التهديدات الخارجية وسوف يستمر من دون دفاع في تقاطع النيران للانقسام الطائفي الاقليمي وصعوبة مواجهة التمدد السياسي واتساع خارطة النفوذ والتأثير الإقليمي وتخطي خطوط الأمن والسلم والتوازن ضمن النسق الإقليمي واتساع نطاق الحروب الأيديولوجية عبر منافذها الاتصالية الواسعة لتهديم المنظومات القيمية وكذلك الابتعاد عن الإسهام المباشر في حرب الإزاحة للمحاور الجيوسياسية .

كما ان على العراق ان يكون قادرا على ازالة امتدادات الصراع الطائفي عن داخله المتصارع ايضا او الحد نسبيا من انعكاسات اردادات التوتلر الطائفي على بيئته الداخلية عبر تبني مواقف سياسية متوازنة بين اطراف الصراع وان يبتعد قدر الامكان عن المحاور التنافسية الطائفية .

ان العراق في هذه المرحلة هو امس ما يكون للاستقرار وحفظ امنه الداخلي، ومجابهة التحديات الخارجية، لهذا فان انحياز العراق الى هذه الجهة او تلك سوف يقود الى زيادة تدخل دول الجوار المتنافسة في شؤونه الداخلية، وزيادة الاستقطاب الطائفي والقومي فيه، لهذا فان استراتيجية العراق ينبغي ان تركز على منهج مستقل يكتسب منه قوة لمواقفه في محاربة الارهاب وتعزيز وحدته الداخلية بإمكانياته الذاتية، وإعادة بناء قواته المسلحة، وإعادة دوره الاقليمي المنضبط والمتوازن.^(٢٩)

المحور الرابع : الاتجاه المستقبلي للعلاقات العراقية - الاقليمية

لم تتوصل الدول الاقليمية الى بلورة موقف شبه موحد تجاه التحولات التي شهدتها العراق، وظهر التباين في المواقف الاقليمية عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية اولا، وثانيا، وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية أما السياسات والمواقف الجماعية، فظهرت من خلال الجامعة العربية وثالثا، ادى الاضطراب في الرؤية السياسية الاقليمية الى بروز سياسات اقليمية مرتبكة من قبل الدول غير العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة .

وعلى هذا الاساس يمكن القول أن العلاقات العراقية - الاقليمية مرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين :

المرحلة الاولى التي يمكن ان توصف بالترقب الحذر، حيث طرحت اوضاع العراق الهشة مغريات كبيرة للدول الاخرى، مثل إغراء التدخل وملء الفراغ، وإغراء الترقب والانتظار، وإغراء المشاركة

والتفاعل وقد فضلت جميع الدول العربية مثلاً الترقب والانتظار في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي. في حين تبنت دول أخرى استراتيجية الاقتراب الحذر من المشهد العراقي .

المرحلة الثانية التي يمكن ان تعرف بمرحلة اغتنام الفرص، حيث مثلت التحولات السياسية والامنية في العراق فرصة سانحة لاعادة ترتيب العلاقات العراقية - الاقليمية، بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الإقليمية لكنها أيضاً تنطوي على تكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه، ليس فقط في طبيعة الوضع العراقي، بل أيضاً في طبيعة العلاقات الإقليمية البينية وفي مقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه، تلوح احتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع عراق ما بعد ٢٠٠٣، بكل ما تحتويه من إقصاء لواحد من أهم بلدان المنطقة، وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية - الإقليمية والعربية على وجه الخصوص مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الخالي من أي أبعاد استراتيجية أو أفق لشراكة ممتدة^(٢٩) وفيما يخص المواقف العربية تحديداً فنتيجة لما سبق، يمكن القول أن الدور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية، طبقاً لمصالحها ولأوضاع العراق الأمنية والسياسية.^(٣٠)

ولا بد من التأكيد هنا على ان هذه المعطيات لا تعني غياب حراك سياسي عراقي - عربي نحو التقارب واعادة صياغة اطر العلاقات المشتركة ، فقد شهدت العلاقات العراقية - العربية في الالونة الاخيرة تطوراً مهماً على كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومثل هذا التطور إستمراراً لتساعد المنحى الإيجابي في قبول العرب لأداء الحكومة العراقية، وإعطاء الأخيرة قدراً من الإهتمام للعلاقة مع المحيط العربي، يضاف إلى ذلك تدخل الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة لتطوير تلك العلاقة، بوصفها واحدة من العوامل التي ستعزز من إستقرار العراق. ونتج هذا عن تنبه وإدراك مراكز القرار العراقي إلى الإهتمام بالملف العربي، وأن إعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية، لا تعتمد على سياسات أمنية داخلية مهما كان حزمها، إنما تعتمد تصالحات سياسية في إطار الداخل، والتزامات إقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المغيب فيها.^(٣١) اما بالنسبة للدول غير العربية ، فإن العلاقات شهدت مراحل متعددة من الشد والجذب وبخاصة تركيا نتيجة لاختلاف الرؤى الاستراتيجية والهواجس التركية من الوضع العراقي، اما ايران فعلى خلاف ذلك كانت الأكثر عمقا وانفتاحا على العراق وعملت على تنويع مجالات علاقاتها معه وتوطيدها بالشكل الذي يجعل من العراق احد اهم الوجهات الاستراتيجية الايرانية .

ومن خلال رؤية تحليلية مبسطة للمعطيات الواردة وما تعنيه على الصعيد المستقبلي، يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الإقليمية ، فالخطاب السياسي العراقي بدا

متوازناً أكثر حيال القضايا الإقليمية، وهذا يدل على سعي العراق إلى تجديد إلتزامه بالعلاقة مع محيطه الإقليمي. كذلك بتطمين جيرانه الآخرين ، بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب العربي ايضا نحو المزيد من التقبل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربيا ،الى جانب دعم إيراني كبير وركون تركي نحو ترميم العلاقات واعادتها الى طبيعتها والتعويل أكثر على الحكومة العراقية في تغليب الحوار وحل الخلافات وهذا ما يؤشر أنّ اليات التوجه العراقي نحو الدول الإقليمية قد اكتسبت مقدارا جيدا من التقبل والتفهم الإقليمي ، مما يعني امكانية التحول بالعلاقات من صيغ الاحتواء او اللجوء الى العزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية ، الى اطر جديدة من التعامل على وفق اسس ومرتكزات المصلحة والتعاون. وما سيكون له اثر في التحلارك المستقبلي العراقي (٣٢)

من هذا الاستعراض الموجز يتضح أن الوضع في العراق ادى الى ايجاد حالة من الضعف الإستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الأخرى في المنطقة ودعم الموقف الإستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية. واذا ما قدمنا تحليلا مختصرا لما تم طرحه فلا بد من الاشارة الى ان المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة والتي اوجدت مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً، تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور المكانية على تلك الأنظمة التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقاً من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومميزة. (٣٣)

فرغم زخم البعد الدولي في الحالة العراقية، فإن الصراعات الإقليمية التي أدارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد، قد ساهمت بدرجة كبيرة في الحال الذي وصل إليه، فالطموحات الإقليمية والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية للإقليم ، كان لها الدور الكبير في التوافق (الضمني) (إقليمياً ودولياً) على ضرورة صياغة تصور جديدة لبلورة وضع العراق من الناحية السياسية، بالشكل الذي يكون طرفاً فاعلاً في الاستقرار الإقليمي القادم. (٣٤)

واذا ما طرحنا اطاراً عاماً لتطوير العلاقات العراقية - الإقليمية في بعدها المستقبلي ، يمكن القول ان هناك خطوط عريضة وخطة ترمي الى بناء علاقات رصينة اساسها المصالح (٣٥) وبالنسبة للعراق، فان صيغة الحوار المؤسسي وصولاً لإنهاء الخلافات وتحقيق الامن والتعاون الإقليمي واحتواء العراق كطرف مهم وحيوي في المنطقة بات يظهر جلياً، ولا بد ان تدرك الدول الإقليمية

والعربية تحديدا ان لها دور ومسؤولية في استقرار العراق وامنه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية وادراك ان ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة. ومن هنا يسعى العراق في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية المنظورة الى طمأنة مخاوف المحيط الاقليمي من استمرار حالة العنف والاضطراب الامني والسياسي ودعوة دول الاقليم الى دعم اقامة حكومة عراقية مفتحة اقليميا وتصفير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة عبر الية التوازن وعدم الانحياز^(٣٦) ولغرض ايجاد علاقات متطورة في اطار اتجاهات مستقبلية في سياسة العراق الاقليمية ، ينبغي على العراق ان يعمل على اعادة بناء الثقة مع دول الجوار والدول الاقليمية الاخرى ، من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسيا واقتصاديا وامنيا. كما من المسلمات ان يسعى العراق في المرحلة المقبلة الى حلحلة المشكلات القائمة مع جيرانه من خلال المبادرة بتطوير العلاقات ووضع حد للخلافات عبر رؤية جديدة وقراءة متمعنة لمتطلبات المرحلة الجديدة . لذا ستكون اتجاهات السياسة العراقية في بعدها الاقليمي مبنية على تعميق وتعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات التعاون الامني والاستخباري، ولا سيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة مما يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والبلدان المجاورة في تصديها للارهاب^(٣٧).

ومن خلال تلك المؤشرات يمكن القول ان العلاقات العراقية - الاقليمية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته، في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيدا من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكا سياسيا داخليا وخارجيا من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية. كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثرا فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاما عراقيا اقليميا حول العديد من الملفات في المنطقة .

الخاتمة :

حكمت العلاقات العراقية الاقليمية جملة من المتغيرات والمؤثرات التي كان من شأنها ان تضع اطرا محددة لشكل وطبيعة ومسار هذه العلاقات لمراحل زمنية ليست بالقصيرة ، ودخلت العلاقات العراقية - الاقليمية ضمن البيئة المضطربة في مراحل من الشد والجذب والتوتر والانفراج مما ادى الى ايجاد معوقات وعوامل تباعد في هذه العلاقة، واثرت هذه المعوقات على امكانية تطبيع العلاقات بين الطرفين بعد مدة من العزلة التي فرضت على العراق نتيجة للسياسات والمواقف التي

تبنيتها الانظمة السابقة. وادت التطورات التي شهدتها الساحة العراقية والاقليمية الى تغييرات في المواقف والسياسات لاسيما العراقية منها وبخاصة بعد التغيير الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث اشر هذا التاريخ بداية لتحول ملموس في السياسة العراقية تجاه العالم والمنطقة التي يقع ضمنها. وتغيرت على اثر التحولات البنيوية والهيكلية التي مر بها العراق على طبيعة توجهاته الخارجية وشكل علاقاته ايضا ، وبدت ملامح التغيير في اعتماد السياسة العراقية لرؤية جديدة تستند الى الانفتاح والرغبة في اقامة علاقات متوازنة مع البيئة الاقليمية، الا ان جملة من العوامل اثرت وبشكل فاعل على مسار التوجهات العراقية، منها ما تمثل بالخلافات الداخلية وغياب موقف عراقي موحد تجاه الدول الاقليمية ومنها ما هو عربي تمثل بالمخاوف والريبة العربية من الاوضاع العراقية وحجم تداعياتها .

وعلى الرغم من هذه العوامل الا ان السعي العراقي الى صياغة واقع جديد من العلاقات لم يتوقف ، حيث تسير العلاقات العراقية - الاقليمية في المرحلة الراهنة بوتيرة جديدة على الرغم من البطأ في التفاعل والتطبيع الكامل .

الا ان هذا يؤشر ان اتجاهات السياسة العراقية الاقليمية ستكون اكثر فاعلية وتطورا نظرا للظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة ، وهذا ما يمكن ان يمهّد الطريق لاقامة علاقات متوازنة مع العراق بعده محورا استراتيجيا يسهم في تحقيق التوازن الاقليمي .

إن طبيعة البيئة الاقليمية الراهنة تمكن العراق من تحقيق مكاسب إقليمية ودولية مُحددة ومُهمة تدخل في حسابات تنفيذ سياسته الإقليمية وامتداداتها المستقبلية، عبر اتباع الية التوازن والمشاركة في المصالح مُستثمراً التناقضات الكثيرة في الوضع الإقليمي الراهن والمتوقع في المستقبل.

كما ان العراق وانطلاقاً من ادراكه لمتغيرات الواقع الاقليمي ولاسيما التحولات في مجاله الحيوي الاقليمي يعمل على استثمار مقوّمات القوة والقدرة التي يمتلكها وبشكل مُتجدد ومتطور واستراتيجي لمتابعة أهداف سياسته الخارجية والاقليمية تحديداً وبما يضمن له دوراً إقليمياً واعداءً، بوصفه العنصر الأهم لاستقرار وتوازن منطقة الشرق الأوسط. ولا بد من الاشارة الى نقطة مهمة وهي ان العراق في هذه المرحلة بدا بخطوات فعلية لاقامة شبكة واسعة من العلاقات المتطورة على الصُعد الاقتصادية والأمنية والسياسية وعلى أساس تعزيز علاقات التعاون المتبادل مع دول جواره العربية والإسلامية، لربط المصالح العراقية والمتمثلة بضمان أمن العراق واستقراره بضمان أمن واستقرار الشرق الأوسط ودوله .

الهوامش:

(١) باسل حسين، عملية الفجر الجديد (الانسحاب الأميركي من العراق نتائجه وتداعياته مركز الجزيرة للدراسات، <http://aljazeera.net/NR/exeres/37056E46-0C12-43D7-885F-5> كذلك ، ينظر محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية : المصالح والسياسات ، السياسة الدولية العدد ١٦٢ المجلد ، ٤٠ (أكتوبر ٢٠٠٥)

(٢) آمال وهاب عبدالله، العراق والجوار العربي حسابات التوازن، وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية . ص ٣-٤-٥-

(٣) يونس محمد يونس ،ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ٥١

(٤) لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات دكتوراه ٧٣ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤١ وما بعدها ، كذلك ينظر لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي، مركز المستقبل للدراسات ، <http://mcsr.net/about/aboutus.html>

(٥) مهدي العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراعا لأجندات) ،العرب الاسبوعي ٣١ / ١٠ / 2009

(٦)-ظافر محمد العجمي، اثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات،-<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69980616-821A-4767-94D4-F080CEED9ED6.htm>

(٧) علي حسين باكير ، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد ٧٣ ، اكتوبر ٢٠١٠ ، ص ٢٧

(٨) ياسر قطيشات ، تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج، <http://yasser-qeteshat.maktoobblog.com/24714> كذلك ينظر ،الحسان بو قنطار ،الأزمة العراقية - الأميركية والمواقف الدولية مركز الجزيرة للدراسات،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3AC2CAA6-3DBC-4E72-8BDB-D439F1F6FF10.htm>

(٩) نقلا عن حسين حافظ وهيب ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية دراسة في العاملين الجغرافي والبشري ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٤ ، ٢٠١٠ ، ص ١٥

(١٠) كريم الوائلي ،قراءة في علاقات العراق بمحيطه الاقليمي ،على الرابط :

<http://burathanews.com/news/147852.html>،

- (١١) نقلا عن يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال ، في العراق ومحيطه العربي في عالم متغير، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١، ص٧٦
- (١٢) احمد سلمان محمد ، العلاقات العراقية - العربية .. الواقع والافاق ، في مجموعة باحثين ، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ٢٠١٢، ص ٦٢.
- (١٣) عبدالكريم صالح المحسن ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية-الخليجية، موقع الحوار المتمدن العدد: ٣٤٢٦ - ٢٠١١ / ٧ / ١٤
- (١٤) ينظر : عبدالجليل زيد المرهون، رؤية في مستقبل العلاقات الخليجية - العراقية ، صحيفة الرياض ، العدد ١٦١٣٩، ٣١ اغسطس ، ٢٠١٢ : <http://www.alriyadh.com/764250>
- (١٥) ينظر: محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكليّة النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية ، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣/يناير/٢٠١٥ ، <http://www.acrseg.org/36537>
- (١٦) ميثاق خير الله جلود، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية- الخليجية :سياسة تراث وترقب جامعة الموصل، <http://www.alrafedain.com/news.php?action=view&id=353>
- (١٧) خلود محمد خميس ، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٤٤، ص ٨٥ -٨٦-٨٧
- (١٨) حيدر علي حسين ، العراق في الاستراتيجية التركية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٦٠ ، ٢٠١٥، ص ١٤٢
- (١٩) مازن إسماعيل الرمضان، السياسة الخارجية دراسة نظرية، كلية العلوم السياسة - جامعة بغداد، ١٩٩١، ص: ١٣.
- (٢٠) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠١، ص: ١٢.
- (٢١) أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، الجزائر، ص ١٣
- (٢٢) خضر عباس عطوان ، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي ، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية العدد ٣٣ ، ٢٠٠٧، ص١٥٨
- (٢٣) حسين درويش العادلي، العراق والامم الثلاث ، مركز البيان للبحاث والتخطيط باحث وأكاديمي. <http://www.bayancenter.org/2017/11/3823>
- (٢٤) علي زياد العلي ، مدارات العراقي الاقليمية المستحدثة - رؤية لماورئية الدور والوظيفة مركز رؤية للدراسات المستقبلية، http://www.rcpfs-iq.net/2017/11/blog-post_23.html
- (٢٥) روبرت كابلان (انتقام الجغرافيا- هل يمكن أن تنتبأ الخرائط السياسية بالصراعات القادمة في العالم)عرض :سمية المتولي، السياسية الدولية ، على الرابط

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/96/2795/>

٢٦- المصدر نفسه

٢٧- أحمد يوسف أحمد ، أنماط جديدة للتحالفات، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٢

- كذلك ،العراق ومعضلة التأقلم مع دول الجوار ، على الرابط: The National Interest
<http://www.faceiraq.com/inews.php?id=977453>

٢٨- مهند العزاوي، حرب الهويات والعقد الطائفي الجديد، موسوعة الافق على الرابط:

offok.com/main/articles.aspx?selected_article_no=11029

٢٩ محمد السعيد إدريس، خريطة الخلافات والتحالفات الإقليمية: إيران والأمن القومي العربي خصوصية البيئة الاقليمية :

<http://www.mounahada.org/modules.php?namepart=dif&number=1077>

كذلك ، خليل العناني ، الدور الإيراني في العراق : تحركات غامضة فى بيئة مضطربة ، كراسات استراتيجية ، العدد ١٥٨ ، المجلد ١٥ ، (ديسمبر ٢٠٠٥)

(٢٩) يسري الغرابوي، تحولات الموقف العربى من العراق المصدر: السياسة الدولية ، يناير ٢٠٠٩

<http://ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=222250&eid=920>

(٣٠) المصدر نفسه كذلك، منعم صاحي العمار،علاقات العراق الخارجية (٢-٥) ،صحيفة الناس

<http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=7055> ، ٢٠١٢/٠١/٢٢

(٣١) المصدر نفسه

(٣٢) غازي دحمان ، الصراع الاقليمي واقعه ومستقبله ، موقع الجزيرة نت ، على الرابط :

[http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-](http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/318ba278-5b68-45f7-9bbb-869bf06d911e)

[3aa56fb899e2/318ba278-5b68-45f7-9bbb-869bf06d911e](http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/318ba278-5b68-45f7-9bbb-869bf06d911e)

(٣٣) -المصدر السابق

(٣٤) ميثاق خير الله جلود، مصدر سابق

(٣٥) مفيد الزبيدي، العلاقات العراقية- الخليجية نحو افاق للتعاون المثمر [http://www.middle-](http://www.middle-east-online.com/?id=189490)

[east-online.com/?id=189490](http://www.middle-east-online.com/?id=189490)

(٣٦) حسين علي الحمداني، العلاقات العراقية العربية وفاق تطورها، جريدة البيان، قضايا وراء ، ٢٢

يوليو ، ٢٠١٣

(٣٧) احمد سلمان محمد ، مصدر سابق ص ٧٨ ، كذلك يمكن الاطلاع على خضر عباس عطوان ،

مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، دراسات دولية العدد ٣٣ ص ص ١٤٩ ١٥٠

المصادر:

(١) باسل حسين، عملية الفجر الجديد (الانسحاب الأميركي من العراق نتائجه وتداعياته مركز الجزيرة للدراسات،-37056E46-0C12-43D7-885F http://aljazeera.net/NR/exeres/ 5

(٢) محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية : المصالح والسياسات ، السياسة الدولية العدد ١٦٢ المجلد ، ٤٠ (أكتوبر ٢٠٠٥)

(٣) آمال وهاب عبدالله، العراق والجوار العربي حسابات التوازن، وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية .

(٤) يونس محمد يونس ،ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥

(٥) لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات دكتوراه ٧٣، بيروت ، ٢٠٠٩

(٦) لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي، مركز المستقبل للدراسات ، <http://mcsr.net/about/aboutus.html>

(٧) مهدي العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراع الأجندات) ،العرب الاسبوعي ٣١ / ١٠ / 2009

(٨) ظافر محمد العجمي، اثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69980616-821A-4767-94D4-F080CEED9ED6.htm>

(٩) علي حسين باكير ، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد ٧٣ ، اكتوبر ٢٠١٠

(١٠) ياسر قطيشات ، تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج، <http://yasser-qeteshat.maktoobblog.com/24714>

(١١) الحسان بو قنطار ،الأزمة العراقية - الأميركية والمواقف الدولية مركز الجزيرة للدراسات، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3AC2CAA6-3DBC-4E72-8BDB-D439F1F6FF10.htm>

(١٢) حسين حافظ وهيب ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية دراسة في العاملين الجغرافي والبشري، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٤ ، ٢٠١٠

(١٣) كريم الوائلي ،قراءة في علاقات العراق بمحيطه الاقليمي ،على الرابط : <http://burathanews.com/news/147852.html>،

- (١٤) يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال ، في العراق ومحيطه العربي في عالم متغير، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١
- (١٥) احمد سلمان محمد ، العلاقات العراقية - العربية .. الواقع والافاق ، في مجموعة باحثين ، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ٢٠١٢
- (١٦) عبدالكريم صالح المحسن ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية-الخليجية، موقع الحوار المتمدن العدد: ٣٤٢٦ - ٢٠١١ / ٧ / ١٤
- (١٧) عبدالجليل زيد المرهون، رؤية في مستقبل العلاقات الخليجية - العراقية ، صحيفة الرياض ، العدد ١٦١٣٩ ، ٣١ اغسطس ، ٢٠١٢ : <http://www.alriyadh.com/764250>
- (١٨) محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية ، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣/يناير/٢٠١٥ ، <http://www.acrseg.org/36537>
- (١٩) ميثاق خير الله جلود، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية- الخليجية :سياسة تريت ورتق جامعة الموصل، : <http://www.alrafedain.com/news.php?action=view&id=353>
- (٢٠) خلود محمد خميس ، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٤٤ 2010
- (٢١) حيدر علي حسين ، العراق في الاستراتيجية التركية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٦٠ ٢٠١٥
- (٢٢) مازن إسماعيل الرمضاني،السياسة الخارجية دراسة نظرية،كلية العلوم السياسة-جامعة بغداد،١٩٩١
- (٢٣) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠١
- (٢٤) أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، الجزائر
- (٢٥) خضر عباس عطوان ، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي ، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية العدد ٣٣ ، ٢٠٠٧
- (٢٦) حسين درويش العادلي، العراق والامم الثلاث ، مركز البيان للابحاث والتخطيط باحث وأكاديمي. [/http://www.bayancenter.org/2017/11/3823](http://www.bayancenter.org/2017/11/3823)
- (٢٧) علي زياد العلي ، مدارات العراقي الاقليمية المستحدثة - رؤية لماورثية الدور والوظيفة مركز رؤية للدراسات المستقبلية، http://www.rcpfs-iq.net/2017/11/blog-post_23.html
- (٢٨) روبرت كابلان (انتقام الجغرافيا- هل يمكن أن تنتبأ الخرائط السياسية بالصراعات القادمة في العالم)عرض :سمية المتولي، السياسية الدولية ، على الرابط <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/96/2795/>

(٢٩) أحمد يوسف أحمد ، أنماط جديدة للتحالفات، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٢

العراق ومعضلة التأقلم مع دول الجوار، على الرابط: The National Interest (٣٠)
<http://www.faceiraq.com/inews.php?id=977453>

(٣١) مهند العزاوي، حرب الهويات والعقد الطائفي الجديد، موسوعة الافق على الرابط:
offok.com/main/articles.aspx?selected_article_no=11029

(٣٢) محمد السعيد إدريس، خريطة الخلافات والتحالفات الإقليمية: إيران والأمن القومي العربي خصوصية البيئة الاقليمية :

<http://www.mounahada.org/modules.php?namepart=dif&number=1077>

(٣٣) خليل العنانى ، الدور الإيراني في العراق : تحركات غامضة فى بيئة مضطربة ، كراسات استراتيجية ، العدد ١٥٨ ، المجلد ١٥ ، (ديسمبر ٢٠٠٥)

(٣٤) يسري الغرياني، تحولات الموقف العربى من العراق المصدر: السياسة الدولية ، يناير ٢٠٠٩
<http://ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=222250&eid=920>

(٣٥) منعم صاحي العمار، علاقات العراق الخارجية (٢-٥) ، صحيفة الناس ٢٢/٠١/٢٠١٢ ،
<http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=7055>

(٣٦) غازي دحمان ، الصراع الاقليمي واقعه ومستقبله ، موقع الجزيرة نت ، على الرابط :
<http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/318ba278-5b68-45f7-9bbb-869bf06d911e>

(٣٧) ميثاق خير الله جلود، مصدر سابق

(٣٨) مفيد الزبيدي، العلاقات العراقية- الخليجية نحو افاق للتعاون المثمر <http://www.middle-east-online.com/?id=189490>

(٣٩) حسين علي الحمداني، العلاقات العراقية العربية وفاق تطورها، جريدة البيان، قضايا واء ، ٢٢ يوليو ، ٢٠١٣ .